

أبعاد التدخل الخارجي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا

Dimensions of external intervention and its repercussions on the security and stability of Libya

محمد بوزيدي شيطر¹

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2 (الجزائر)، m.chiter@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: سبتمبر/2022

تاريخ القبول: 2022/07/04

تاريخ الإرسال: 2021/12/03

ملخص:

يعتبر النزاع الليبي الداخلي أحد أبرز المشاكل الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية وأحد مخلفات صراع المصالح الإقليمية والدولية. ونظرا لخصوصية هذه المرحلة الحرجة وتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار، سواء على مستوى الداخل الليبي أو على مستوى العلاقات الدولية والإقليمية، تستدعي الدراسة توضيح طبيعة النزاع القائم في المنطقة ودوافعه ومآلاته، لاسيما بعد استقالة أمده وتبني سياسة الأحلاف السرية والعنيفة التي أفرزها دخول لاعبين جدد في الساحة، بالإضافة إلى إبراز مدى قيام منظمة الأمم المتحدة بدورها المنوط بها كراعٍ أول للسلم والأمن الدوليين ومساهمتها في الحد من تفاقم الحرب وإقرار السلم والأمن، بتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع ضمن إطار الحياد وعدم التحيز.

وتظهر الدراسة أن عامل التدخل الخارجي عزز من تفاقم هذا النزاع في ظل بطء حسم نهائي له عن طريق القوة المسلحة، كما أن شرره المستطير فتح باب التكهنات على مصراعيه، سيكون أهمها تهديد وحدة التراب الليبي بالانقسام، أو إقامة مناطق منزوعة السلاح تحت رقابة الأمم المتحدة وتعبيد الطريق نحو مصالحة وطنية شاملة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية، التدخل الخارجي، الأمن القومي الليبي، المصالحة الوطنية، الأمم المتحدة.

Abstract:

The Libyan crisis is considered one of the most prominent crises in the Arab region and one of the legacies of the conflict of regional and international interests, and given the specificity of this crisis and its various repercussions on security and stability, whether at the level of the Libyan interior or at the level of international and regional relations, I decided to clarify the nature of the current conflict in the region, its motives and consequences, especially After the continuation of the crisis and the adoption of the policy of secret and overt alliances that resulted in the entry of new players into the arena, in addition to highlighting the extent to which the United Nations Organization played its role as the primary sponsor of international peace and security, and its contribution to limiting the exacerbation of the war and establishing peace and security by bringing points of view between the parties to the conflict within Frame of neutrality and impartiality.

Key words:

the Libyan crisis, external intervention, Libyan national security, national reconciliation, the United Nations

مقدمة

إن الأزمة الليبية لم تتوقف عند تدافع أبناء البلد الواحد من أجل الإمساك بزمام السلطة الفعلية بغية تولي القيادة وفرض نهج محدد تتبناه كل جهة. إذ ما لبث الوضع يستتب حتى بدأ يتسم بالتدخل الخارجي المعلن أو الخفي عن طريق تدخل جهات خارجية من دول الجوار وغيرها، يحذوها في ذلك الرغبة في فرض أجندتها والبحث عن موطئ قدم لرعاية مصالحها المستقبلية، و استقطاب شخصيات ذات وزن معتبر تنتمي إلى دائرة صنع القرار، حيث ترتضيها وتدين لها بالولاء. لقد تجسد هذا التدخل على الأرض عن طريق الدعم اللوجستي بإرسال معدات وأسلحة دعم متطورة، رافقه استقدام قوافل من المرتزقة. وهذا ما زاد من توسيع هوة الخلاف بين الليبيين وتهديد أمن ليبيا و دول الجوار. وفي إثر ذلك سعت منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة لاحتواء الوضع والحد من تفاقمه عن طريق إصدار قرارات تحظر توريد السلاح، كما عملت على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء. وتعكف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على التحضير لسلسلة من الاجتماعات والمشاورات التي من شأنها أن تسهل استئناف المحادثات السياسية الليبية الشاملة. محادثات يضطلع بها الليبيون أنفسهم ويتولون زمامها.

ويتبنى الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي بتبسيط ما هو مركب وشامل وتحليل النصوص والأحكام وتمحيصها وما اقترن بها من آراء وأحكام فقهية أو قضائية. كما تقتضي طبيعة الدراسة، الاستعانة بالمنهج التاريخي في أجزاء منها بالإشارة إلى بعض الأحداث ذات الصلة. ونظرا لكون الموضوع يكتسي طابعا خاصا لا سيما في جانبه الأمني ارتأينا وضع الإشكالية التالية :

ما هو أثر التدخل الخارجي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا؟

كما تهدف الدراسة إلى تبيان أثر التدخل الأجنبي في تأزيم الأوضاع الأمنية في ليبيا .

المحور الأول: حظر التدخل الخارجي في القانون الدولي ورفض مبرراته في العلاقات الدولية

على الرغم من مرور ما يقارب عقد من الزمن على الانتفاضة الشعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي والتدخل العسكري لحلف الناتو للمساعدة في الإطاحة به، لم تشهد ليبيا أي استقرار بل صارت ساحة احتراب للميليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة هناك، والتي استدعت بدورها تدخل قوى إقليمية ودولية خارج إطار الأمم المتحدة تحت ذرائع ومبررات شتى، مما حول البلاد إلى ساحة قتال إقليمي وحروب تخاض بالنيابة. وهو ما يستدعي إبراز الأحكام القانونية من هذا التدخل في إطار قواعد القانون الدولي، والذي سيتم التطرق إليه في النقطتين التاليتين ، القانون الدولي يحظر التدخل في شؤون الدول خارج قرارات الأمم المتحدة (أولا)، ودوافع التدخل الأجنبي في ليبيا (ثانيا).

أولا/ حظر القانون الدولي للتدخل في شؤون الدول خارج قرارات الأمم المتحدة

ينبغي بداية الإشارة إلى أن التدخل قد يتحدد في نوعين أساسيين، فهو إما أن يتم في وقت السلم، أو في وقت الحرب. وهنا قد يتم التدخل في نزاع دولي أو قد يتم في نزاع غير دولي، أي ذو طابع أهلي كما هو حاصل حاليا في ليبيا.

كما أن التدخل قد يتخذ صورا وأشكالا مختلفة، فقد يكون تدخلا إنسانيا لمعالجة أوضاع إنسانية، كالذي يتم تحت عنوان "الحماية الإنسانية" أو "حماية الأقليات"، كما قد يكون تدخلا لدوافع اقتصادية ومالية لتأمين المصالح المالية للدولة المتدخلة. أما الصورة الأخرى للتدخل فهو التدخل السياسي، وهذا الأخير قد يكتسي طابعا إيديولوجيا أيضا¹. إذن قد يحصل التدخل تحت مسميات وذرائع مختلفة، كما وقد يتم عن طريق وسائل وقنوات سرية وعلنية كما هو جارٍ حاليا في ليبيا. والذي يتم بدعوة ومباركة الأطراف المتناحرة داخل ليبيا كلّ على حساب الآخر، بما يشجع ويغري كل طرف بحسم النزاع لصالحه بالاعتماد على دعم أطراف خارجية. وفي جميع الحالات السابقة قد يكون التدخل الحاصل فيها مشروعا وقد يكون غير مشروع².

إن النزاعات الداخلية تخضع وفقا لمفهومها التقليدي، للاختصاص الداخلي للدول والتعامل معها يعد جزءا من اعتبارات السيادة، ولا يمكن أن تسري عليها قوانين الحرب ما لم يكتسب الثوار صفة المحاربين من قبل الدولة التي يدور على أرضها النزاع³، وهو شيء يصعب تحقيقه، فما من دولة تقبل تقوية المتمردين عليها أو إضفاء طابع الشرعية على مطالبهم، ويشترط لاكتساب الثوار صفة المحاربين أن يكون لهم حكومة منظمة تباشر سلطتها على جزء معين من دولة الأصل، وأن يكون لهم جيشا منظما يلتزم بقواعد الحرب والحياد في العمليات العسكرية⁴. ويترتب على هذه الحالة النتائج التالية:

1- حلول القانون الدولي محل القانون الداخلي في علاقة الحكومة الأصلية بالجماعة المعترف لها بصفة المحاربين.

2- يحق لهم (جماعة الثوار) إقامة الحصار البحري وأخذ الغنائم وتفتيش السفن المحايدة وغيرها من الحقوق التي يمنحها القانون الدولي.

3- تلتزم الدول الأخرى بالحياد والامتناع عن مساعدة أي من الأطراف المتناحرة⁵.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في التدخلات التي تتم تحت مظلة القانون الدولي الإنساني أو لأسباب إنسانية، فإن المادة الأولى من البروتوكول الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949 والذي تنطبق أحكامه على الحالات التي لا تشملها المادة الثانية من اتفاقيات جنيف والمادة الأولى من البروتوكول الأول (المتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية)، فإنه يلاحظ أن المادة تقصر سريان أحكام البروتوكول الثاني على النزاعات المسلحة التي تكون القوات المسلحة التابعة للدولة طرفا فيها. أما النزاعات المسلحة التي تدور بين تشكيلات مسلحة مختلفة دون تدخل الحكومة المركزية فينطبق عليها أحكام المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف كنتيجة للصياغة المطلقة التي جاءت بها هذه المادة⁶.

ومع أن المادة الثالثة لم تعتمد معايير محددة تميز تلك النزاعات عن سواها، لكنها كانت خطوة مهمة في تطور القانون الدولي الإنساني، كونها أخرجت النزاعات الداخلية من نطاق الاختصاص الداخلي للدول إلى مستوى الاهتمام الدولي. لكن ما يهمنا في سياق الدراسة أن المادة أكدت على سيادة الدول، إذ تقضي الفقرة الأخيرة منها بأن تطبيق أحكام المادة لا يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع، ولا تعتبر

أحكامها اعترافا بالجماعات المتنازعة مع الدولة بصفة المحاربين ولا اعترافا بالشخصية القانونية الدولية للأطراف غير المتمتعة بهذه الشخصية⁷. وعليه فأى تعامل للمنظمات الدولية مع الأطراف المتنازعة داخل الدولة الواحدة في إطار الأزمة الدائرة، لا يفهم منه ضمنا إقرار من هذه المنظمات بحق الاعتراف لهذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع.

إن التدخل يزداد خطورة إذا اتخذ طابعا مزدوجا أو جماعيا على غرار تدخل الدول الأوربية في الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936، حيث تدخلت ألمانيا وإيطاليا إلى جانب الجنرال فرانكو وتدخلت روسيا إلى جانب الحكومة الشرعية⁸. وعلى هذا المنوال كان التدخل الحاصل حاليا في ليبيا من طرف عدة دول.

إن فكرة قيام التدخل على موافقة طرف من الأطراف المتنازعة في الدولة يساعد على إيجاد الانقسامات. إذ أن الذين يقومون بتقديم المساعدات ينحازون لطرف دون آخر⁹. لاسيما إذا علمنا أن سيروية النظام العالمي الراهن يغلب عليها عامل النفوذ والمصالح.

لقد كان للتطورات الدولية الجديدة انعكاس بالغ الأثر على السيادة، فلا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن ضعف السيادة وتراجع تأثيرها لم يتأثر فقط بالعوامل السياسية والعسكرية، وإنما أخذ يتأثر بعوامل أخرى، و التي أخذت تلاحق المجتمع الدولي كالعولمة الإيديولوجية والاقتصادية وثورة المعلومات¹⁰.

على مستوى العلاقات الدولية، فإن الأمن القومي أصبح منذ الآن فصاعدا يتأثر وسط لعبة معقدة من شبكة من اللاعبين من ذوي المصالح الصغرى واللوبي التي أخذت تمارس عملها متجاوزة حدود الإقليم، وفي الحقيقة أن الدول لا تباد كليا فهي تبقى بوصفها مكانا للسلطة.

إن الثورة المعلوماتية خلقت تحولات كبرى للسلطة والقوة¹¹. وكما يقول ولتر رستون " أن ثورة المعلومات تشكل تهديدا عميقا لبنى القوى في العالم لسبب وجيه. فطبيعة الدولة وسلطاتها ذات السيادة تتغير بل تتعرض للخطر بطرق أساسية"¹².

إن أساس هذه الثورة وما يدفعها إلى الأمام هما عنصران مهمّان يهزان أركان السلطة، الأول انتشار المعلومة على أوسع نطاق من جميع الأصناف. والثاني الأهمية المتزايدة للمعرفة في إنتاج الثروة والهبوط النسبي لقيمة المصادر المادية.

إن نشر المعلومات المحجوبة سابقا على أعداد هائلة من الناس، الذين لم تكن تتوفر لديهم من قبل، غالبا ما يزعزع أركان السلطة القائمة. كما أن انتشار المعلومات عن أشكال الحياة البديلة في أقطار أخرى يهدد صحة بعض العقائد السياسية الرسمية ومصادقية الزعامة واستقرار نظام الحكم. و يبقى التدخل في هذه الأيام أفضل وسيلة يلجأ إليها المتدخل من أجل الحفاظ على مناطق النفوذ و حمايتها.

إن مبدأ عدم التدخل يمثل الالتزام السلبي الذي يقع على عاتق الدولة، ويعتبر عدم التدخل في القضايا التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدولة واجبا عاما حسب ما هو مشار إليه في إعلان

1981 الصادر عن الجمعية العامة¹³، بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول. وجاء في ملحق هذا الإعلان أربعة عشر التزاما سلبيا والتي تعبر كلها عن مبدأ عدم التدخل انطلاقا من امتناع الدول عن اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد بها وانتهاء بامتناعها عن التدخل الاقتصادي والسياسي والعسكري في شؤون الدول الأخرى وبدون رضا من الأخيرة¹⁴.

وبالرغم من عدم إدراج مبدأ عدم التدخل صراحة في الميثاق، فإن هناك عددا من الإشارات إليه، فالمادة (4/2) التي تنص على أن (يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة)، فسّرت هذه الفقرة بأن على الدولة ألاّ تحدث تعديلاً على الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية للدول الأخرى. كما أن فكرة التدخل تطرح حتى من المنظمات الدولية نفسها، كمنظمة الأمم المتحدة، فالمادة (7/2) تنص على أنه (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذا لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع). ويلاحظ على هذا المبدأ أنه قصد أن يكون عاماً يسري على جميع وجوه نشاط الأمم المتحدة وسائر فروعها، وبذلك يقيد من تدخل الهيئة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء حتى لا تصبح هذه الهيئة دولة عالمية أو كيانا يعمل لصالح مجموعة من الأعضاء¹⁵.

إن القرار 3314 (1974) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نجده نصّ في المادة 3 منه على صور مختلفة من الأفعال يمكن أن تشكل تهديدا أو خرقا للسلام. كصورة إسناد و دعم الجماعات و العصابات المسلحة أو الإرهابية. فالمادة 3/ز من القرار 3314 تشير بوضوح إلى الحالة التي تقدم فيها الدولة المعتدية على إرسال جماعات وعصابات مسلحة. وهو ما أشارت إليه محكمة العدل الدولية في قرارها في قضية "نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية"، حيث اتهمت نيكاراغوا الولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية بتشجيع ومؤازرة و إسناد أعمال العنف والنشاطات العسكرية وشبه العسكرية داخل نيكاراغوا وضدها، وتشجيع وتسليح وتمويل قوات المعارضة (الكونترا)¹⁶، واعتبرت المحكمة في هذه القضية أنه بالإمكان أن تنطبق هذه الأفعال على مسألة التهديد أو استعمال القوة، أو ما يمثل التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول¹⁷.

وتجدر الإشارة هنا أنه وجد من يعتبر هذه الأفعال تفوق الوصف القانوني الممنوح من طرف المحكمة واعتبرها عدوانا صريحا¹⁸، بيد أنه يبقى تفسير محكمة العدل الدولية للمادة 3/ز من القرار 3314 صحيحا وشاملا لمفاهيم التدخل الخارجي المنتهك للسيادة والمنذر بتهديد السلام. وحتى في ظل التعليقات المعارضة لقرار المحكمة، يبقى قرار هذه الأخيرة بتفسيرها للمادة 3/ز من القرار 3314 يحظى بالعدد الأكبر من المؤيدين¹⁹، على أساس أن مجرد دعم وإسناد الجماعات أو العصابات المسلحة

بالسلاح أو المال أو المأوى، لا يمكن نعته إلا بأنه انتهاك لمبدأ عدم التدخل، وهذا الأمر يعد مبدأ ثابتاً وقاعدة مستقرة في القانون الدولي.

إن هذا الوضع تؤكد في مناسبات أخرى وهذا ما يصلح القول معه، أن هذه الأفعال السابقة الذكر إذا قامت بها دولة ما إضراراً بدولة أخرى ترقى حسب نظر المحكمة إلى تكييف الاستعمال غير المشروع للقوة²⁰.

إن للدولة صاحبة السيادة أن تمارس سيادتها واستقلالها في المسائل التي تدخل في صلاحياتها بكل حرية²¹، وهو المبدأ الذي أكدته القرار 2131 الصادر عن الجمعية العامة حول عدم قبول التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها²². ويعبر عن السيادة في كثير من الحالات بالاستقلال في القانون الدولي، وهي فكرة منظمة الأمم المتحدة حيث جاء في المادة 1/2 من الميثاق "... تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، وهو مبدأ يميز القانون الدولي الحديث²³ ويضع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مرتبة متساوية أمام القانون الدولي ولا يخضعون إلا لنصوصه وأحكامه، وهذا ما كرسه قرار الجمعية العامة رقم 2625 الذي سبق الإشارة إليه²⁴. لقد ذكرت محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا بأن احترام سيادة الدول في القانون الدولي ينحصر في مجال ضيق يتمثل في تحريم استعمال القوة وعدم التدخل²⁵.

« le principe du respect de la souveraineté des États... en droit international est étroitement lié a celui de la prohibition de l'emploi de la force et à celui de la non – intervention »

ومن جهة أخرى، إذا كانت أهداف التدخل المعلنة في غالبها نبيلة و سياسية تنذر بها الدولة المتدخلة (نشر الحضارة، وحماية تفوق الأقليات و نشر الديمقراطية)، فإن القانون الدولي لا يقرّ التدخل، فالمادة الخامسة من القرار 3314(1974) نصت على أنه "ما من اعتبار أيّا كان طبيعته سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك يصح أن يتخذ مبرراً لاتخاذ العدوان". و باستقراء السوابق الدولية يمكن أن نسوق حالات تعد من قبيل التدخل في شؤون الدول:

- الاعتراف بجبهات التحرير الوطنية، أو بحركات العصيان و التمرد على حكومة دولة ما؛
- مساعدة دولة ما لمتآمرين ضد حكومة دولة أخرى أو قلب نظام الحكم في دولة أخرى؛
- القيام بحرب دعائية باستخدام وسائل الإعلام ؛

و جدير بالذكر أن الإعلان استبعد من بين حالات التدخل، قيام الدول بتنفيذ قرارات أو توصيات الأمم المتحدة سواء اقتضى ذلك استعمال القوة أو لا.

كما وقد يحدث التدخل غير المشروع في صورة إسناد ومؤازرة جماعات مسلحة داخل الدولة. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وجد توجه من جانب الفقهاء يؤكد هذا الأمر وذلك أن البعض ذهب إلى حد التعبير عن ميلاد عرف جديد بهذا الخصوص²⁶.

إن ما ميّز التدخل في النزاع الحالي بليبيا هو تطوره على مراحل، كما أنّه يتم بدعوة ومباركة الأطراف المتنازعة، بدءاً بتشجيع فصيل القوات العربية الليبية الذي يقوده المشير "خليفة خفتر" من طرف

دول عربية وغير عربية على شق الصف والخروج على حكومة الوفاق بقيادة "السراج" ذات الاعتراف الدولي²⁷. وكانت هذه هي نقطة البدء التي تجسدت في دعم الجهات الخارجية الراعية لتخزين الأسلحة والمعدات المتطورة التي راح كل طرف يراهن على الاستقواء بها . وهذا ما يخالف التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، ويفتح باب تهديد وخرق السلام والأمن الدوليين²⁸. وهو التحدي البارز الذي أضحى يحدد ليبيا والمنطقة برمتها والذي يقتضي اغتنام كل الفرص المتاحة لتفاديه، حيث أشارت إليه ممثلة الأمين العام بليبيا ملوحة "إلى ضرورة اغتنام العملية السياسية الحاصلة قبل ضياع الفرصة الهشة التي أحدثها التوقف غير الرسمي للأعمال العدائية والتي ستتبدد على حساب الليبيين أولا وقبل كل شيء، بل وأيضا على حساب السلم والأمن الدوليين"²⁹.

إن مجلس الأمن في قراره 2542(2020) بشأن الأوضاع في ليبيا، أكد مرة أخرى على المبادئ سالفة الذكر ، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل بنصه: "وإذ يعيد تأكيد التزامه الراسخ بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية".

ثانيا/ دوافع التدخل الأجنبي في ليبيا

عمليا يبدو أن الصراع في ليبيا ونتائجه قد تأثر بالأدوار الدولية، حيث أن الفاعلين الدوليين أسهموا بشكل واضح في استمرار النزاع من خلال دعم طرفيه، نتيجة تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية لهؤلاء الفاعلين.

ولم تفلح المساعي الأممية ولا جهود بعض الأطراف الدولية كمؤتمر برلين، حتى إلى وقت قريب، في وضع حد للنزاع المسلح ودفع الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي نهائي، ليشهد شهرا آذار/مارس، ونيسان/أبريل 2020 تصاعد وتيرة المعارك، مع تبدل أوضاع الطرفين على الأرض، وتصبح القوات المتحالفة مع حكومة "الوفاق" في موقع المبادر بالهجوم، بعد الاكتفاء بالدفاع لأكثر من عشرة أشهر.

إن ما وصلت إليه الأوضاع في البلاد، على مختلف المستويات والأصعدة، من حالة شديدة الخطورة، باتت تهدد سلامة الدولة ووحدتها أراضيها وسيادتها، نتيجة التدخلات الخارجية السلبية والاصطفافات المناطقية والإيديولوجية التي توجج الحروب³⁰.

إن ما ساعد على احتدام الصراع هو التدخل المباشر لبعض الدول كمصر وتركيا، وتطور الأمور إلى حدّ تشكل تكتلات ومجموعات لدول ذات مصالح مختلفة كمجموعة تركيا وقطر التي تدعم حكومة "السراج"، ومجموعة مصر و العربية السعودية والإمارات التي تشد أزر تنظيم "حفتر"³¹.

وليس ذلك ببعيد عن الانقسام في منطقة الخليج حيث تقف تركيا إلى جانب قطر التي تتعرض لمقاطعة من السعودية والإمارات ومصر والبحرين.

ويتداخل مع ذلك أيضا التنافس التركي الروسي، الذي كانت سوريا ساحته الكبرى وانتقل مؤخرا إلى ليبيا مع إرسال كلا الطرفين أسلحة ومسلحين مرتزقة لدعم طرفي النزاع³².

ويرى بعض الخبراء أن هذه التدخلات تهدد أي جهود أممية للتوفيق بين الأطراف المتصارعة من أجل حل النزاع في ليبيا³³، ويحذر الباحث الألماني المختص بالشأن الليبي "ولفرام لاخته Wolfram Lacher" المشارك في برنامج الشرق الأوسط وإفريقيا بالمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP) في مقابلة مع "فرانس 24" من احتمال تحول الصراع في ليبيا إلى مواجهة مباشرة بين القوى الإقليمية بدلا من المواجهات بين الفصائل التي تدعمها، بعد التصعيد الأخير بين تركيا ومصر وإجازة برلمانيهما إرسال قوات عسكرية، مشيرا إلى أن روسيا وتركيا تسعيان لعقد صفقة بينهما لتقاسم النفوذ في ليبيا بينما ترفض مصر والإمارات وفرنسا والولايات المتحدة ذلك³⁴.

وما يشجع على هذا التنافس المحموم عدة أسباب يمكن أن نجملها في ما يلي:

- تعد ليبيا غنيمة مرغوبة، إذ لديها أكبر احتياطات من النفط والغاز في أفريقيا، بينما لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، لذلك كان من المؤكد أن القوى الأجنبية ستتورط في الحرب الأهلية؛
- من الناحية الإستراتيجية تقع ليبيا في الجهة المقابلة لأوروبا، ويمكن تصدير نفطها مباشرة إلى الأسواق في الغرب عبر البحر.

- وبالنسبة للدول الأوروبية، تعدّ ليبيا أيضا ممرا رئيسيا للمهاجرين القادمين من أفريقيا للوصول إلى أوروبا عبر شواطئها الواسعة التي تمتد لنحو 2000 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط.

وتشكل المصالح الاقتصادية العامل الثاني الرئيسي الذي يتحكم في الموقف المصري، إذ كانت ليبيا شريكا تجاريا مهما لمصر قبيل الإطاحة بنظام العقيد القذافي. وتشير دراسة نشرها مركز الدراسات الدولية في إيطاليا (ISPI) إلى أن نسبة الصادرات المصرية إلى السوق الليبية قد انخفضت بنسبة 75 في المائة في عام 2015. ويضاف إلى ذلك، الانخفاض الكبير في نسبة العملة المصرية في ليبيا التي كانت تقدر، بحسب تقرير لمنظمة الهجرة الدولية في عام 2010، بنحو مليون ونصف عامل، ويصل مجموع تحويلاتهم المالية إلى مصر إلى نحو 33 مليون دولار أمريكي سنويا³⁵.

وترى الدراسة نفسها أن مصر تطمح أيضا إلى الحصول على النفط والغاز الليبي بأسعار منخفضة بما يساعدها في حل مشكلة الطاقة المتفاقمة لديها، بعد أن أصبحت بلدا مستوردا للطاقة وتدين لشركات الطاقة بما لا يقل عن ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار. كما تطمح مصر أيضا إلى أن تلعب شركاتها دورا كبيرا في إعادة إعمار ليبيا بعد استقرارها وأن تحصل على حصة جيدة من عقود الإعمار. وقد استخدمت أنقرة عنوانا فضفاضاً لتدخلها هناك تحت باب تقديم "المشورة والتدريب" وتبرر ذلك

أيضا بأنها تتدخل بناء على دعوة من حكومة معترف بها دوليا قد وقعت معها اتفاقية.

وتعتبر تركيا ليبيا، البعيدة عنها جغرافيا، موقعا أساسيا في إستراتيجيتها في شرق وجنوب البحر المتوسط، ومدخلا لمدّ نفوذها في شمال وشرق أفريقيا، وتحرص على التمسك بها بعد خسارتها السودان التي مالت، بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس عمر البشير، نحو المحور السعودي الإماراتي.

وتقع المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع وراء هذا الموقف التركي، إذ تسعى تركيا التي تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة للحصول على حصة من نفط ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية.

وقد وقّعت أنقرة مع طرابلس أكثر من اتفاقية للتقريب عن مصادر الطاقة، فضلا عن مذكرتي تفاهم وقعتا في اسطنبول في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1919 بشأن التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية.

ويرى "جوناثان ماركوس Jonathan Marcus"³⁶ أن اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع ليبيا "تجعل المنطقة الاقتصادية الخاصة المزعومة في شرق البحر المتوسط من الأراضي التركية إلى حافة المنطقة التي تطالب بها ليبيا... وترسل إشارة إلى اللاعبين الآخرين في مجال الطاقة في المنطقة، إنه ما لم يتم ضمّ أنقرة إلى المعادلة، سيكون وصول خطوط أنابيب الغاز إلى أوروبا معقداً".

فتركيا تسعى عبر هذا الاتفاق إلى كسب طرف مؤيد لها في الصراع الإقليمي على غاز المتوسط وفي التفاوض على ملف الطاقة في هذه المنطقة. وتمتلك تركيا علاقات اقتصادية واسعة مع ليبيا منذ نظام العقيد القذافي، وتشير تقارير إلى أن ليبيا تأتي في المرتبة الثالثة في تسلسل الدول التي تتولى فيها الشركات التركية تنفيذ مشاريع مختلفة.

المحور الثاني: التدخل الخارجي وتداعياته على مشروع المصالحة الوطنية الليبية

لقد أدى تفاقم الدور الأجنبي بين الفرقاء الليبيين إلى إذكاء الصراع الداخلي، وبالنتيجة تدهور الوضع الأمني داخليا وتهديده إقليميا، فتعالت الأصوات لنبذ العنف. ولعبت جهود بعثة الأمم المتحدة بليبيا دورا محوريا في تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع وإطلاق عملية المفاوضات في إطار المصالحة الوطنية الشاملة. وهو ما سنتطرق إليه في النقطة الأولى حول أثر التدخل الخارجي في تعميق الخلاف الليبي- الليبي (أولا) والنقطة الثانية حول مساعي المصالحة الوطنية الليبية في ظل مشهد النزاع الثائر (ثانيا).

أولا/ أثر التدخل الخارجي في تعميق الخلاف الليبي - الليبي

في تقرير ميداني رفع إلى السيد رئيس مجلس الأمن بتاريخ 02 أيلول/سبتمبر 2020، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنباء ، السيدة " ستيفاني وليامز STÉPHANIE WILLIAMS " إلى الأوضاع على الأراضي الليبية بأنها جدّ مقلقة وتميزت بحالات خطيرة من الاستقطاب تنذر باتساع رقعة الخلاف ،حيث اتسمت بما يلي³⁷:

- ميدانيا وجود حالة اضطراب يشوبها الاضطراب حول سرت، ممّا يعرض حياة سكان المدينة المائة والثلاثين ألفا للخطر، ناهيك عن البنية التحتية الحيوية للنفط في البلاد والتي تشكل شريان الحياة الاقتصادي. بينما ظلت الخطوط الأمامية هادئة نسبيا منذ حزيران/ يونيو .

- القوات المسلحة العربية الليبية بزعامة خليفة حفتر، والقوات الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني لا تزال، وللأسف، تستفيد من المساعدة التي تقدمها الجهات الخارجية الراعية لتخزين الأسلحة والمعدات المتطورة.
- هبوط نحو 70 رحلة إمداد في المطارات الشرقية دعماً " للقوات المسلحة العربية الليبية " في حين تم إرسال 30 رحلة إمداد إلى مطارات في غرب ليبيا، دعماً لحكومة الوفاق الوطني. وعلى غرار ذلك، رست حوالي تسع سفن شحن في الموانئ الغربية دعماً لحكومة الوفاق الوطني، فيما أفادت التقارير وصول ثلاث سفن شحن دعماً للقوات المسلحة العربية الليبية.
- قيام الجهات الخارجية الراعية بتحسين أصولها في القواعد الجوية الليبية الرئيسية في الشرق والغرب.
- استمرار وجود وتدفق مرتزقة وعملاء أجانب على نطاق واسع.
- قيام قوات المشير حفتر بتاريخ 26 آب/أغسطس 2020 بإطلاق صواريخ "غراد" نحو مناطق تنتشر فيها قوات تابعة لحكومة الوفاق الوطني وذلك بالقرب من سرت، وأفادت تقارير مماثلة بإطلاق صواريخ ليلة 01 أيلول/سبتمبر من قبل قوات تابعة للمشير حفتر. ولم تتسبب الصواريخ في أي أضرار أو إصابات، وهو ما يشكل خرقاً لوقف إطلاق النار الذي قال المتحدث باسم المشير حفتر أنه وقع عليه في حزيران/يونيو.
- رغم الرفع الجزئي للإغلاق النفطي الذي أعلنت عنه " القوات المسلحة العربية الليبية " في 18 آب/أغسطس 2020، إلا أنه كان ذو أثر ضئيل على أزمة الطاقة الحادة التي يواجهها البلد، لأنه لا ينطبق إلا على إزالة المكثفات من المستودعات في الشرق. وفي حين سمح ذلك للمؤسسة الوطنية للنفط بمواصلة توفير الغاز الطبيعي لمحطات توليد الطاقة في المنطقة الشرقية، فإن الإغلاق يبقى، بخلاف ذلك، قائماً بشكل غير معقول، بما في ذلك الإغلاق القسري لجميع المصافي المحلية.
- إن كل ما ذكر آنفاً من نشاط يشكل خرقاً خطيراً لسيادة ليبيا، وانتهاكاً صارخاً لإجراءات حظر التسليح الذي فرضته الأمم المتحدة، ناهيك عن الالتزامات التي تعهّد بها المشاركون في مؤتمر برلين³⁸.
- لقد قدم التقرير صورة قاتمة عن الأوضاع الحالية في ليبيا، لا سيما منها الأمنية، وهذا ما عبر عنه مجلس الأمن في قراره 2542 (2020) "وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار الأعمال العدائية في ليبيا واستهداف الأعيان المدنية وتدميرها، وإذ يعرب كذلك عن القلق إزاء استغلال الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة للنزاع، وإذ يلاحظ تأثير النزاع على البلدان المجاورة"³⁹، ويلوح في الأفق خطر يتهدد جيران ليبيا بشكل مباشر بسبب استمرار انعدام الاستقرار وتدفق الأسلحة والمرتزقة⁴⁰. كما دعا القرار ذاته جميع الأطراف إلى العمل بروح من التوافق والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض العملية السياسية، وإلى ممارسة ضبط النفس، وحماية المدنيين، والانخراط بجدية في المصالحة الوطنية، كما أكد القرار بأنه لن يكون هناك حل عسكري في ليبيا، ودعا الأطراف المتنازعة إلى الالتزام دون تأخير بوقف دائم لإطلاق النار وبالحوار السياسي تحت قيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة.

إن الدعم المادي واللو جستي لقوات اللواء حفتر من قبل العديد الدول ،روسيا،فرنسا ،المملكة العربية السعودية،الإمارات العربية المتحدة.دفع بحكومة الوفاق بقيادة فايز السراج إلى طلب الدعم العسكري اللوجستي من تركيا بدافع تغيير واقع المعطيات العسكرية في الميدان .وهو ما تمّ فعلا لصالح حكومة الوفاق، و انحسار التهديد الذي شكله هجوم المشير حفتر⁴¹. فتركيا بدا تدخلها في النزاع الليبي عاملا حاسما في إعادة توازن القوة وإنقاذ حكومة الوفاق المعترف بها دوليا، بعد أن وصلت القوات التي يقودها الجنرال حفتر إلى ضواحي عاصمتها طرابلس.وكانت تركيا قبل أن يقر برلمانها إرسال قوات إلى ليبيا قد أمدّت هذه الحكومة بمركبات مدرعة وأدارت عمليات لطائرات مسيرة في المعارك لصالحها.فخسائر حفتر في طرابلس كان لها تداعيات كبيرة على المشهد الأمني في ليبيا. فالأطراف المتحاربة هي تحالفات مصالح ، وسيؤدي فشل إمدادات الطاقة لحفتر إلى إعادة تشكيلها.

و تشكل الجماعات المسلحة في غرب ليبيا ، التي يعود تاريخها إلى حرب 2011 ضد القذافي، الجزء الأكبر من القوات التي تقاثل حفتر.

وحشد حفتر بدوره تحالفاً غير متجانس من القوى، كان يأمل في الاستيلاء على السلطة معه. هذه هي الوحدات التي بناها في السنوات الأخيرة في شرق ليبيا ، وكذلك الجماعات المسلحة في غرب وجنوب ليبيا التي غالباً ما يكون ولاؤها له موضع شك. ومن بينهم، بعض المتطرفين والمعروفون في أوساط الأهالي باسم "المداخلة" وأنصار سابقون لنظام القذافي والذين يشكلون مجموعات فرعية مهمة⁴². وغير بعيد من هذا المشهد استأنفت تركيا دعمها فقط بعد إجبار حكومة الوفاق الوطني على إبرام صفقة حقوق بحرية في نوفمبر 2019. وعلى عكس الدعم الأجنبي السري لحفتر، كان التدخل التركي مفتوحاً وسرعان ما أدى إلى تغيير ميزان القوى. حيث ثبت أن الدعم السري لدولة الإمارات العربية المتحدة في شكل طائرات مسيرة وأنظمة دفاع جوي غير فعال في مواجهة العمل العسكري التركي⁴³. بينما باتت دول أخرى كمصر، على أبواب تدخل عسكري وشيك في ليبيا بعد أن أجاز مجلس الشعب المصري إرسال الجيش المصري إلى هناك، وفي أعقاب تدخل تركيا لدعم الحكومة القائمة في العاصمة طرابلس، المعترف بها من قبل الأمم المتحدة⁴⁴.

وتجدر الإشارة أن الأمر الآخر الذي رسم طبيعة الصراع الحالي على الأراضي الليبية بعد دعوة التدخل الخارجي من كل طرف والاعتماد عليه في تغليب موازين القوة على الأرض، هو لجوء هذه الأطراف إلى الاستعانة بمرتزقة من مختلف الأماكن ،وهو ما تحظره قواعد القانون الدولي بشكل مطلق، فالاتفاقية الدولية ضد استخدام و تمويل وتدريب المرتزقة والتي صدرت بالقرار 34/4 لعام 1989 ، حرّمت على الدول الأعضاء اللجوء إلى استخدام المرتزقة في نزاعاتهم الداخلية أو الدولية سواء باستخدامهم أو تمويلهم أو تدريبهم ،كذلك نصت على تعريف المرتزق (le mercenaire) الذي يشارك في نزاع مسلح ضد دولة ما أو في عمل عنف يمس سلامتها الإقليمية أو نظامها الدستوري يكون مرتكبا للجريمة حسب الاتفاقية⁴⁵.

يضاف إلى هذا، التحديات الأمنية الكبرى سواء في العاصمة طرابلس أو في باقي المدن والأقاليم، حيث لا تتحكم حكومة الوفاق الوطني بأغلب الأطراف المسلحة على الأرض ذات الولاءات السياسية المتعددة سواء لأحزاب أو المدن أو القبائل⁴⁶.

إذن ما عزز المشكلة الليبية لاسيما في شقها الأمني يمكن إيجازه، حسب معظم التقارير الدراسات الأمنية، في الأسباب الآتية:

- غياب مؤسسات حقيقية طوال فترة حكم القذافي الذي أدار البلاد بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني.
- تكسد السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره، ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية وتعدد ولائاتها.
- التدخلات الخارجية الإقليمية الدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.
- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي.
- ارتفاع مستوى الخلاف بسبب تعارض المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية وحتى الأيديولوجية.

لقد أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا من أن البلاد تمرّ بمنعطف حرج متأسفة على تكرار هذه العبارات في كل مرة، مخاطبة الأمين العام للمنظمة بقولها "إن ليبيا في منعطف حاسم فعلا، ودعمكم ليس بالقول فحسب بل الأهم من ذلك بالفعل، وهذا سيساعد على تحديد ما إذا كان البلد سينزل نحو مستويات جديدة من من التشرذم والفوضى، أو يمضي قدما نحو مستقبل أكثر ازدهارا"⁴⁷.

ثانيا/ مساعي المصالحة الوطنية الليبية في ظل الأزمة الأمنية

وفي خضم هذه الأحداث المؤسفة، تؤكد منظمة الأمم المتحدة إصرارها على إقامة عملية سلام دائم ونبذ عسكرة البلاد وتأجيج الخلاف، وهو ما أشار إليه مجلس الأمن في إحدى قراراته "وإذ يشدد على الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تيسير الاضطلاع بعملية سياسية تشمل الجميع تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمام الأمور وفي التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار"⁴⁸. كما ألحّ مجلس الأمن على الحاجة إلى زيادة الحوار وتعزيزه مع الأطراف الليبية والجهات الفاعلة الدولية على حد سواء، من أجل تيسير عملية سياسية وفق الأطر السابقة⁴⁹، بالتزام الأطراف الليبية بالعمل على نحو بناء مع الأمم المتحدة لتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية سلمية ذات مصداقية واحترام نتائجها⁵⁰.

أمّا على الصعيد الأمني الاقتصادي، فقد دعا مجلس الأمن إلى توحيد المؤسسات العسكرية والاقتصادية الليبية، وإنشاء قوات أمن موحدة خاضعة لسلطة الحكومة المدنية وتوحيد مصرف ليبيا المركزي. كما تم التأكيد على أن موارد ليبيا من النفط لجميع الليبيين، ويجب أن تظل تحت السيطرة

الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط، كما جرى التأكيد على أن حكومة الوفاق هي من تملك وحدها سلطة الرقابة على المؤسسات الاقتصادية المالية الليبية، وهي المسؤولة عن كفالة إدارة الإيرادات في جميع أنحاء البلد بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة⁵¹.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى عدد القرارات الصادرة من مجلس الأمن بشأن ليبيا والتي كان عددها معتبرا منذ عام 2011 إلى غاية 16 إبريل 2021، نلاحظ وزن وأهمية القضية الليبية على مستوى هيئة الأمم المتحدة⁵²، وهي قرارات تفوق في عددها تلك التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص العراق في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

فضلا عن ذلك، أنشأت الأمم المتحدة بعثة أممية بليبيا عرفت باسم " بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، مع الإشارة إلى أن هذه البعثة ذات تواجد سياسي وذات مهمة سياسية خاصة تدار من طرف قسم الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، بخلاف بعثات أخرى تتعلق مهمتها بعمليات حفظ السلم تابعة لقسم شؤون السلام بالأمم المتحدة. حيث لعبت هذه البعثة دورا هاما بمحاولاتها المستمرة في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء.

تزامنا مع موعد الحوار الذي دعا إليه مجلس الأمن وجهود بعثة الأمم المتحدة بدعم من لجنة المتابعة الدولية لليبيا التي أنشأها مؤتمر برلين، والتي تعمل على إنعاش كل بؤادر الأمل والاستفادة منها كمرتكز للجهود، مكن كل هذا من ظهور فئة تدعو إلى التغيير من أجل التوصل إلى حل ليبي-ليبي، عكسه تجدد النشاط السياسي في غرب ليبيا وشرقها، والرغبة في استعادة سيادة البلاد والنأي بالنفس عن الاستقرايات و الصراعات التي تغذيها جهات أجنبية⁵³. كما سعت ممثلة الأمين العام بليبيا إلى التقريب بين الأطراف وهو ما عكسه عدد الاجتماعات التي أجرتها مع مختلف الأطراف. فمنذ 8 تموز /يوليو 2020، قامت ممثلة الأمين العام بثلاث جولات من المناقشات عبر الاتصال المرئي مع حكومة الوفاق الوطني وجولتين مع وفد " القوات المسلحة العربية الليبية "، وذلك في مسعى للبحث على وقف التصعيد على الفور، وتشجيع الجانبين على النظر في إنشاء تدريجي لمنطقة منزوعة السلاح بدءا من سرت مدعوما بمجموعة شاملة من تدابير بناء الثقة. كما يشمل هذا المقترح أيضا إنشاء آلية رصد مشتركة صغيرة دولية لرصد وقف إطلاق النار⁵⁴.

لقد كانت خطة الأمم المتحدة منذ أكثر من سنة تتجه نحو عقد مؤتمر وطني ليبي واسع النطاق من شأنه أن يضع إطارا لاستبدال الهياكل السياسية المنقسمة الحالية، بأخرى من شأنها أن تعكس بجلاء التطلعات المشروعة لجميع الليبيين، غير أن العملية تأخرت ولم يكتب لها النجاح إلاّ لاحقا بعد قيام حكومة جديدة والتي عرف ميلادها مخاضا عسيرا بسبب أولئك الذين توهّموا بأنهم قادرين على تحقيق أهدافهم عبر استخدام القوة. فبعد أكثر من سنة من الموت والدمار بلا داع لم ينجحوا في مسعاهم. كما لم يؤد استخدام النفط كسلاح حرب إلاّ إلى تفاقم معاناة الشعب الليبي ودفع البلاد نحو الانهيار الاقتصادي والاجتماعي⁵⁵.

وإلى هذا أشار الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته في اجتماع رفيع المستوى و المنعقد حول ليبيا بتاريخ 05 تشرين الأول/أكتوبر 2020 ، عندما أكد بأن استقالة الحكومة "المؤقتة الموازية" في الشرق في 13 أيلول/سبتمبر وإعلان رئيس الوزراء "فائز السراج" في 16 أيلول/سبتمبر عن تسليمه السلطة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، تمثل حافزاً جديداً للأطراف الليبية الفاعلة على استئناف الحوار السياسي وترسم طريقاً لعملية من شأنها أن تعيد البلاد إلى السلام المستدام والاستقرار والتنمية⁵⁶.

هذا، وبالتوازي مع الجهود الأممية، جرت مباحثات مباشرة بين طرفي الأزمة الليبية في حوار لتقريب وجهات النظر، عندما اجتمعت وفود الأطراف المتنازعة بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2020 في مدينة الغردقة في مصر، ووفود أمنية وعسكرية من شرق ليبيا وغربها، وبدأت محادثات أمنية وعسكرية بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار المحادثات المستمرة للجنة العسكرية المشتركة 5+5⁵⁷.

حيث تمت مناقشة عدداً من القضايا الأمنية والعسكرية الملحة منها تدابير بناء الثقة و الترتيبات الأمنية في المنطقة التي سوف تحدد في المرحلة المقبلة على ضوء اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، بالإضافة إلى البحث في مسؤوليات ومهام حرس المنشآت النفطية⁵⁸.

وفي ختام اللقاء خلص المشاركون إلى جملة من التوصيات لكي يتم عرضها لاحقاً على اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وذلك على النحو التالي:

- الإسراع بعقد اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بلقاءات مباشرة خلال في أسرع وقت.
- الإفراج الفوري عن كل من هو محتجز على الهوية من دون أية شروط أو قيود، واتخاذ التدابير العاجلة لتبادل المحتجزين بسبب العمليات العسكرية، وذلك قبل نهاية شهر تشرين الأول / أكتوبر المقبل عبر تشكيل لجان مختصة من الأطراف المعنية.
- إيقاف حملات التصعيد الإعلامي وخطاب الكراهية واستبداله بخطاب التسامح والتصالح ونبذ العنف والإرهاب.
- الإسراع في فتح خطوط المواصلات الجوية والبرية بما يضمن حرية التنقل للمواطنين بين كافة المدن الليبية.
- كما قام المجتمعون بدراسة الترتيبات الأمنية للمنطقة التي سوف تحدد في المرحلة المقبلة على ضوء اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، وأكدوا على أهمية إحالة موضوع مهام ومسؤوليات حرس المنشآت النفطية إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وإعطائه الأولوية لغرض تقييم الموقف من جميع جوانبه ودراسته واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان انتظام عملية الإنتاج والتصدير.

من جهة أخرى أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بياناً حول المحادثات الأمنية والعسكرية في الغردقة في مصر، أعربت فيه عن تفاؤلها بالمحادثات الجارية كما تقدمت البعثة بالشكر إلى الوفدين اللذين أظهرتا موقفاً إيجابياً وتفاعلاً مع الدعوة إلى تهدئة الأوضاع في وسط ليبيا. وصرحت البعثة أنها تتطلع إلى أن تؤدي هذه اللقاءات المباشرة إلى نتائج إيجابية، على أن تعرض هذه النتائج على اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5. وتتويجا لهذا المسعى أصدر مجلس الأمن

القرار 2570 بتاريخ 16 إبريل 2021، أكد فيه على القيام بنشر تدريجي لفريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "UNSMIL" يتضمن 60 مراقبا دوليا كحد أقصى، لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار⁵⁹. والذي رحب بضمونه المجلس الأعلى الليبي، لا سيما ما يتعلق بدعم العملية السياسية وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر⁶⁰. و أكد الناطق بلسان الأمم المتحدة "Stéphane Dujarric" أن المراقبين سيعملون جنبا إلى جنب مع مراقبي اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، ووجودهم في الأساس سيكون لمساعدة ودعم اللجنة العسكرية المشتركة الليبية 5+5 التي وافقت على وقف إطلاق النار. لذلك سيقدمون تقاريرهم من خلال بعثة الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بما يجري على الأرض⁶¹.

وعلى إثر نيل حكومة عبد الحميد ديبية الموحدة، ثقة البرلمان والتي جاءت خلفا لحكومة "السراج"، طالب مجلس الأمن بانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا دون مزيد من التأخير، كما أبدى ترحيبه بمصادقة البرلمان الليبي على الحكومة الانتقالية. وبحسب الأمم المتحدة، كان لا يزال زهاء 20 ألف جندي ومن المرتقبة في ليبيا نهاية عام 2020 ولم تتم ملاحظة انسحاب أي منهم. ويؤكد نص القرار أن "مجلس الأمن يدعو إلى الاحترام الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

ودعا مجلس الأمن في قراره الحكومة المؤقتة إلى عمل الاستعدادات اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشاملة في 24 ديسمبر 2021، على النحو المنصوص عليه في خارطة طريق منتدى الحوار السياسي الليبي.

كما دعا مجلس الأمن في قراره 2571 بتاريخ 16 إبريل 2021 جميع الدول الأعضاء إلى أن تمتنع عن التدخل في النزاع أو اتخاذ تدابير تؤدي إلى تفاقمه.

غير أن بعض المراقبين للشؤون الليبية يرون بأن العملية التفاوضية التي قادتها الأمم المتحدة لانتخاب الهيئة التنفيذية الجديدة، والتي كانت ترمي إلى تفكيك نفوذ النخبة المتحصنة وغير الخاضعة للمساءلة، أدت بدلاً من ذلك إلى إعادة تأهيل هذه النخبة بعينها، ما أتاح لها فرض سيطرتها على المحادثات وتحديد نتيجة المفاوضات. وبهذا سوف يُعدّ الاتفاق فرصة لخلط الأوراق، وستغتنم الطبقة السياسية هذا التغيير لتترسخ مجدداً، وتناور لتمكّن أفرادها من التمسك بالمناصب الرسمية، ممّا سيحفرهم لتعطيل عملية إجراء الانتخابات المرتقبة⁶². خاصة وأن المفاوضات التي مهّدت لتشكيل هذه الحكومة تجنّبت الخوض في جميع الخلافات الجوهرية بين الفرقاء المتنازعين في ليبيا، مثل الخلاف حول الجهة التي يجب أن تتولى قيادة الجيش الموحد، وسبل تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال حروب الأعوام الماضية. فضلاً عن أن الخطة الرامية إلى إجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021 سوف تصطدم أيضاً بعوائق محتملة كالاخلاف حول الأساس الدستوري لإجراء انتخابات.

والتساؤل الذي يراود البعض، وفي إطار مد جسور الثقة بين الأطراف المحلية والسلطة التنفيذية الجديدة هو موقف خليفة حفتر، الذي تسيطر قواته على المناطق الشرقية والوسطى للبلاد.

و الذي من جهته قد يحاول أن يستخدم الحكومة الجديدة للحصول على مصادر تمويل جديدة عبر تعيين حلفائه في مناصب حكومية. وفي ذات الوقت، لا يستطيع حفر أن يقبل بسلطة هذه الهيئة التنفيذية الجديدة بشكل مطلق، فهو يحتاج إلى أعداء في غربي ليبيا للاحتفاظ على هيمنته على الشرق الليبي. قد يُبقي حفر على موقف متناقض من السلطة التنفيذية الجديدة، بحيث يتحوّل من حين لآخر إلى العداوة العلنية، ويستغلّ مع هذا، الفرص التي تتيحها له الهيكلية الجديدة بقدر المستطاع⁶³.

كما وقد تعتمد الأطراف في الشرق الليبي التي تعتبر تمثيلها في الحكومة الجديدة ليس كافياً إلى إثارة المشاعر الانفصالية المتنامية في شرق البلاد. وفي طرابلس، سوف تؤدي المنافسة بين الأطراف والتشكيلات داخل مؤسسات الدولة إلى احتدام الخلاف. إذن حسب هؤلاء المتابعين فإن المؤشرات الحالية لا تشير إلى أن حكومة الوحدة الجديدة في ليبيا سوف تتمكن من تجنب هذين السيناريوين عند مباشرة مهامها⁶⁴.

إن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد الدبيبة في مارس 2021 كان تقدماً في الجهود المبذولة للتغلب على الانقسام السياسي في ليبيا. لكن عيوب التسوية بدأت تظهر بالفعل وعلى وجه الخصوص، محاولة الحكومة تجاهل التحديات في قطاع الأمن، كما أن الثقة غائبة، والتصّدعات التي أحدثتها الحرب الأخيرة عميقة. فضلاً عن أنه يمكن لهذه الحكومة أن تسعى في نهاية المطاف إلى طرد أي وجود عسكري أجنبي. لذلك تكمن مصالح بعض الدول المتدخلة في تجميد الصراع وليس في حله⁶⁵.

من جهة أخرى تعتبر الشخصيات التي أنتخبت لقيادة السلطة التنفيذية الجديدة ليس لديها أي رؤية سياسية مشتركة. فالمصلحة المشتركة الوحيدة بينها تمثلت في حشد الأصوات الضرورية للفوز في عملية الاقتراع، ما تطلّب البحث عن دعم أطراف محلية مختلفة. ونتيجة لذلك سوف يتعرّض كل مسؤول من هؤلاء الأربعة لضغوط من هذه الأطراف المتناحرة كي يردّ لها الجميل من خلال تعيين أشخاص ينتمون لها في الحكومة الجديدة. عملية المحاصصة بهذا الشكل من شأنها أن تضرّ بقدرة السلطة التنفيذية الجديدة على الالتفاف حول هدف مشترك والعمل من أجله⁶⁶.

وفي تصريح له، تحدث رئيس الحكومة الليبية الموحدة "عبد الحميد الدبيبة" عن مختلف الملفات التي تتعامل معها حكومته، ومن بينها العلاقة بالجنرال المتقاعد "خليفة حفر" وإخراج المرتزقة من البلاد وتنظيم الانتخابات. وقال رئيس الحكومة: "من خلال مناقشاتنا مع عدة دول، هناك بشائر خير لإخراج المرتزقة من ليبيا". وأوضح الدبيبة أن حكومته وحدت 80% من مؤسسات الدولة، "إلا أن المؤسسة العسكرية ولجنة 5+5 تعد نواة توحيدها". وقال إن حكومته لا تتسق مع الجنرال المتقاعد خليفة حفر، "وتتسببنا في بنغازي يتم مع عميد البلدية وأجهزة الشرطة". وشدد على أن حكومته تريد رأب الصدع والمصالحة الوطنية، وتتمنى إجراء الانتخابات في موعدها نهاية العام، وقال "تريد الدستور والانتخابات وإنهاء المراحل الانتقالية"⁶⁷.

خاتمة

رغم أن اختلاف الآراء وانعدام الثقة لا تزال بارزة بين طرفي النزاع في ليبيا، فإن عدم الإصرار على المواقف واستبعاد الجمود عليها سيبقي على بصيص الأمل لتفادي تعميق الخلاف بين الليبيين. ويكون ذلك بنبذ المواقف غير الواقعية والمتشددة والمشاركة بحسن نية في أي مبادرة ترمي إلى إنعاش المفاوضات بين الليبيين وزرع الأمل من أجل بلده. وهو ماسيعد سيناريو التقسيم أو العسكرية الذي ينطوي على أخطار مريعة على مستقبل ليبيا والمنطقة برمتها.

النتائج

- النزاع القائم على الأرض ينذر بتهديد وشيك للسلم والأمن الدوليين نتيجة التباين الحاصل في المواقف يغذيه خطر التدخل الخارجي.
- يبقى سيناريو الحل السياسي هو الحل الأمثل والخيار الأفضل كونه ينطوي على حفظ سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية ويتيح لليبيين جميعا الانخراط في مشروع المصالحة الوطنية الشاملة ورأب الصدع داخل المجتمع.
- يبقى واردا تبني خطة أمنية أو سياسية يرتضيها جميع الأطراف كتحييد بعض المناطق من طرف الأمم المتحدة كمناطق منزوعة السلاح أو نشر مراقبين لحفظ وقف إطلاق النار الذي تمخض عن تقارب وجهات النظر بين الأطراف.
- في ظل المعطيات المتاحة والقائمة على إحياء المفاوضات وإعادة بعثها من جديد ضمن إطار من التوافق الوطني قصد إنجاز استحقاقات سياسية حقيقية مع نهاية 2021 ، يمكن الرهان على نجاح السيناريو الثاني والمتمثل في الحل السياسي ولا سبيل إلى ذلك إلا بقبول مخرجات دورات الحوار الجارية و المطروحة على طاولة التفاوض.

التوصيات

- على هذا الأساس يمكن أن نسوق بعض التوصيات إلى أطراف الأزمة:
- تغليب العقل والتحلي بروح المسؤولية لإبعاد شبح التقسيم لحفظ سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.
- نبذ التدخل الخارجي والنأي بالنفس عن دعم جميع الأطراف المغرضة، كونه (أي التدخل) أكبر عامل مساهم في تعميق الصراع الليبي - الليبي.
- الالتزام بوضع خارطة طريق مبنية على أسس علمية واضحة وبرؤية سياسية بعيداً عن التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي، كأن يركز الليبيون على بناء منظومة أمنية على أسس وطنية لا مناطقية أو جهوية، تكون مهمتها حماية العملية السياسية والسير قدماً في المطالب الإصلاحية السياسية والاقتصادية.
- على الأمم المتحدة التثديد بالتدخل الجاري بشتى صوره ومن أي جهة كان ،والضغط على الدول الراعية له، وحثها على احترام المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل. والالتزام بما صدر في قرارات مجلس الأمن بناء على الفصل السابع ، كحظر توريد الأسلحة، ولو تطلب إنفاذها بالقوة.
- محاولة تجسيد الحلول السياسية والأمنية حتى لا تبقى حبيسة الجلسات والتصريحات، كإبرام المؤتمرات التي تعنى بجمع الأطراف وتقريب وجهات النظر على غرار مؤتمر برلين، وتعبيد الطريق نحو مصالحة وطنية شاملة أو تعيين مناطق منزوعة السلاح تشرف عليها الأمم المتحدة .

الهوامش

- 1- Réalité du droit international contemporain, Le discours juridique sur la non-intervention et la pratique internationale , Actes de la septième rencontre de Reims, Centre d'Étude des Relations Internationales ,Faculté de Droit et de Science Politique de Reims.p 9 et s.
 - 2- أنس أكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي-دراسة مقارنة-ط1، الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2008
 - 3- عصام العطية، القانون العام، كلية القانون ، جامعة بغداد، ط5، 1992، ص. ص. 334-339 .
 - 4- المرجع نفسه.
 - 5- المرجع نفسه.
 - 6- عامر الزمالي ، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان ، ط1، 1993، ص.38.
 - 7- انظر ستانيلاف انهليك، عرض موجز للقانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، 1984، ص.44.
 - 8- عبد الفتاح عبد الرزاق محمود ، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، دار دجلة ، عمان 2009، ص.41.
 - 9- سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ،المكتبة القانونية ،بغداد ، ط2010، ص.398.
 - 10- المرجع نفسه. ص.400.
 - 11- توفلر، الفن "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة"، ترجمة فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ط2، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس ،ليبيا، 1996، ص. ص. 19 - 20.
 - 12- رستون ولتر ، "أقول السيادة، كيف تحول ثورة المعلومات عالماً"، ترجمة سمير عزت نصاروجورج خوري، مراجعة ابراهيم أبو عقوب، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص.14.
 - 13- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة Ar_36_103-A. المؤرخ في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1981.
 - 14- المرجع نفسه.
 - 15- مارسيل ميرل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية. دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص. ص. 64-65.
 - 16 -Arrêt Nicaragua c.Etats Unis du 27 juin 1986.§(239 à 245). La C.I.J a déclaré que : " si la notion d'agression armée englobe l'envoi de bandes armées par un Etat sur le territoire d'un autre Etat ,la fourniture d'armes et le soutien apporté à ces bandes ne saurait être assimilés à l'agression armée.Néanmoins de telles activités peuvent fort bien constituer un manquement au principe du non –emploi de la force ainsi que la non intervention dans les affaires interieures d'un Etat ,c'est à dire un comportement certe illicite ,mais d'une gravité moindre que l'agression armée"puis elle ajoute"L'accord parrait aujourd'hui général sur la nature des actes pouvant être considirés comme constitutifs d'une agression" .
 - 17- حيث أن المحكمة قضت:
- "voir dans une telle assistance une menace ou un emploi de la force ,ou l'équivalent d'une intervention dans les affaires intérieures ou extérieures d'autres d'Etats".

- 18- على غرار رأي القاضيين Jennings و Schwebel اللذان أبديا معارضة ضمنية، حيث رأى القاضي Jennings أنه يجب التفرقة بين أفعال المساعدة و العون البسيط أو إعطاء سلاح، و التي حسب رأيه لا تشكل عدوانا، وبين تلك التي تكون أساسية و مهمة، و التي تشكل عدوانا. أما القاضي Schwebel ذهب إلى حد القول أن المحكمة بقرارها هذا جانبت الصواب ولم تطبق صحيح القانون الدولي. فبالنسبة إليه فإن تفسير المادة (3/ز) من القرار 3314 كان خاطئا ولم يأخذ في حسبانته حقائق الحروب الحديثة .
- 19- CORTEN(O.) et DUBUISSON (F.), « "opération liberté immuable", une extension abusive du concept de légitime défense », RGDIP, 2002-1, pp 51-77, p.63.
- 20- ملخص قرار محكمة العدل الدولية في قضية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا بتاريخ 2005/12/19 بخصوص الأعمال الحربية على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية من طرف أوغندا. ص.149. حيث قضت المحكمة "بأن جمهورية أوغندا، بقيامها بأنشطة عسكرية ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية في أراضي هذه الأخيرة، واحتلالها لإيتوري وتقديمها الدعم الفعلي العسكري واللوجستي والإقتصادي والمالي إلى قوات غير نظامية كانت تعمل في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد انتهكت مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ومبدأ عدم التدخل..."
- 21- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2131 بتاريخ 1965/12/21 المتضمن إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها.
- 22- PELLET (A.), *Droit international pénal*, Pedone, Paris, 2000, p.83.
- 23 Ibid.
- 24- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 المؤرخ في 1970/10/24 المتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
- 25- أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 1948/05/10، النشاطات العسكرية وشبه العسكرية بنيكاراغوا وضدها، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، الوثيقة ST/LEG/SER F1 (1948-1991)، ص.170. انظر كذلك النص كاملا بالفرنسية، ص.111.
- 26- METANGMO(V.M.), *Le crime d'agression : Recherche sur l'originalité d'un crime à la croisée du droit international pénal et du droit international du maintien de la paix*, Université Lille 2 France, 2012, p.200.
- 27 - قرار مجلس الأمن 2542 المتخذ في جلسته 8758، المعقودة في 15 أيلول/سبتمبر 2020 .
- "وإذ يشير إلى أن حكومة الوفاق الوطني تمتلك وحدها سلطة الرقابة على المؤسسات الاقتصادية والمالية الليبية، وهي المسؤولة عن كفالة إدارة الإيرادات في جميع أنحاء البلاد بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة".
- 28- قرار المجلس الصادر تحت رقم "2526" الذي أكد على أهمية تنفيذ القرار 1970 (2011)، 2571 (2021) الذي تفرض حظر الأسلحة على ليبيا.
- 29- تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز ستيفاني وليامز إلى مجلس الأمن حول الأوضاع في ليبيا، أيلول/سبتمبر 2020 .
- 30- المرجع نفسه.

31- موقع بي بي سي نيوز <https://bbc.in/347JghM> ، الحرب في ليبيا، مقال نشر بتاريخ 2020/06/31، تاريخ الاطلاع 2020/10/15.

32- Ibid.

33- Ibid.

34- Ibid.

35- Ibid.

36- كما يشغل وظيفة مراسل الشؤون الدبلوماسية والدفاع في قناة بي بي سي.

37- تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، مرجع سابق.

38- انظر قرار مجلس الأمن الصادر تحت رقم "2526" الذي أكد على أهمية تنفيذ قراره 1970 (2011) الذي يفرض حظر الأسلحة على ليبيا وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة .

39- انظر قرار مجلس الأمن 2542 (2020) بتاريخ 2020/09/15. وباقي القرارات السابقة له 1970 (2011)، 2259 (2015)، 2486 (2019)، 2510 (2020)، والمتعلقة بالأوضاع في ليبيا.

40- انظر تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، مرجع سابق.

41- المرجع نفسه.

42 -Wolfram Lacher, " The Great Carve-Up ,Libya's Internationalised Conflicts after Tripoli", article publié sur le site : **SWP**, <https://bit.ly/3fdL8fh> le 25/06/2020. consulté le 01/05/2020.

43- *ibid*.

44- موقع شبكة الأخبار العربية <https://bbc.in/347JghM>، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع 2020/10/14.

45- يعتبر المرتزق مجرد من صفة المقاتل أو الأسير فلا يحق للمرتزق التمتع بوصف المقاتل أو الأسير، كما عرفت الفقرة الثانية من المادة 47 من البروتوكول الإضافي لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف 1949 المرتزق بأنه أي شخص "أ- يجري تجنيده خصيصا محليا أو في الخارج ليقاوم في نزاع مسلح؛ ب- يشارك فعلا أو مباشرة في الأعمال العدائية؛ ج- يحفزه أساسا إلى الاشتراك في الأعمال العدائية الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، وببذل له فعلا من طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم؛ د- وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متواطئا بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع؛ هـ- ليس عضوا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع؛ و- ليس موفدا في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفا في النزاع بوصفه عضوا في قواتها المسلحة.

46- تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثالث عشر، 2017، ص.5.

47- تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، مرجع سابق.

48- انظر قرار مجلس الأمن 2542 (2020) بتاريخ 2020/09/15.

49- المرجع نفسه.

50- وهذا حسب ما اتفقت عليه الأطراف الليبية في "باريس" في أيار /مايو 2018، وفي "باليرمو" في تشرين الثاني /نوفمبر 2018، وفي أبو ظبي شباط /فبراير 2019.

- 51- انظر قرار مجلس الأمن 2542 (2020) بتاريخ 2020/09/15.
- 52- قرار ت مجلس الأمن 1970 (2011)، 2259 (2015)، 2292 (2016)، 2357 (2017)، 2420 (2018)، 2473 (2019)، 2486 (2019)، 2510 (2020)، 2542 (2020)، 2570 (2021)،
- 53- انظر بيان رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق بتاريخ 2020/08/20 والذي ورد فيه هذا المقتطف "إن رئيس المجلس الرئاسي إذ يبادر بالإعلان عن وقف لإطلاق النار، يؤكد أن الغاية النهائية هي استرجاع السيادة الكاملة على التراب الليبي وخروج القوات الأجنبية والمرتزقة".
- 54- تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، مرجع سابق.
- 55- المرجع نفسه.
- 56- انظر موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا <https://bit.ly/3uel5Jd> ،تاريخ الزيارة 2020/10/08.
- 57- اللجنة العسكرية المشتركة "5 + 5" هي اللجنة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر برلين حول ليبيا .وبموجب الاتفاق يتم اختيار "خمسة عسكريين من قوات المشير خليفة حفتر، وخمسة عسكريين آخرين من حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج"، لتثبيت وقف إطلاق النار في طرابلس وغرب ليبيا، واللجنة تعد المسار العسكري لمخرجات المؤتمر المذكور، الذي عُقد تحت رعاية الأمم المتحدة في العاصمة الألمانية، وكان أحد المسارات الثلاث التي حددها المبعوث الأممي غسان سلامة لحل الأزمة الليبية، وكانت إحداها سياسية والأخرى اقتصادية والأخيرة عسكرية وهي "5 + 5".
- انظر الموقع <https://www.mobtada.com/details/938939>، تاريخ الزيارة 2021/08/30.
- 58- انظر موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا <https://bit.ly/3uel5Jd> ،تاريخ الزيارة 2020/10/08.
- 59- كما تبنى مجلس الأمن بالإجماع أيضا القرار رقم 2571 (2021) القاضي بتجديد الإجراءات المتعلقة بالتصدير غير المشروع للنفط من ليبيا حتى 30 تموز/يوليو 2022.
- 60- انظر بيان المجلس الأعلى للدولة على موقع المجلس الأعلى <https://bit.ly/3oCZNUj> بتاريخ 2021/04/17. تاريخ الاطلاع 2021/05/10.
- 61- موقع أخبار الأمم المتحدة <https://bit.ly/3ypQRGh> . تاريخ الزيارة، 2021/05/15.
- 62- عماد الدين بادي، ولفرام لاشر Wolfram Lacher، موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، <https://bit.ly/3wrgjcW> مقال منشور بتاريخ 2021/02/11، تاريخ الاطلاع 2021/05/15.
- 63- المرجع نفسه
- 64- المرجع نفسه.
- 65- Wolfram Lacher, "Libya's Flawed Unity Government", article publié sur le site : **SWP**, <https://bit.ly/3ud0KnD> le 29/04/ 2021. consulté le 10/05/2021.
- 66 - *ibid*.
- 67 - انظر موقع الجزيرة نت <https://bit.ly/341QJiy>، تاريخ الاطلاع، 2021/05/17.